المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 26-10-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 6 المسلسل : 16

نظام هيئة البيعة تأصيل فقهي في السياسة الشرعية لمؤسسة الحكم والدولة

الأنظمة السياسية العريقة بأنواعها الملكية والكلاسيكية التقليدية دائما تسعى إلى تحديث قوانينها ومواد دساتيرها خصوصا ذات الملكيات العربية والإسلامية التوارثية حيث تظل واضحة المعالم في نهجها القيادي السياسي وتوارثها لكرسي الحكم وداوين السلطنة. بعكس النظم الجمهورية فإن القلاقل والاضطرابات والمؤامرات الخفية تسود دهاليزها وساحاتها ومقار رئاستها حال وقوع النوازل لمؤسسات الحكم والدولة في تلكم الأنظمة، وقد شهدت التجارب القديمة والمعاصرة هذه المسالك والمثالب من جراء القفز على السلطة وكراسي الرئاسة وقد أشارت إلى ذلك كتب الفقهاء في مجال الفقه السياسي السلطاني فهذا الإمام الفقيه الايجي (المتوفى ٧٥٦هـ) صاحب المواقف وشرحه للإمام الفقيه الجرباني (المتوفى ٨١٢هـ) رحمهم الله أبانوا ما وقعت فيه أنظمة الحكم في عهودهم إلى هذا النوع من التوائب والتكالب على السلطة بسبب عدم وضوح الرؤى التقنية لمؤسسة الحكم في أزمتهم.

وسيرا على منهجية الاستقرار والأمان السياسي لبلاد الحرمين الشريفين منذ عهد المؤسس جلالة الملك عبدالعزيز رحمه الله والبلاد ولله الحمد لم تتعرض لأزمة سياسية في الحكم أو وجود فراغ دستوري، فالأمور السياسية الحكيمة تسير وفق منظومة تقنينية شرعية سياسية قامت على أسس إسلامية لترتيب بيت الحكم السعودي ومؤسسات الدولة. وقد شهدت مسيرة التطوير التشريعي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقضائي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك النهج الإصلاحي نقلة حركية إصلاحية في جميع المجالات، فمنذ تربعه على عرش أسلافه والبلاد تعيش أطوارا إصلاحية وإنجازات تطويرية ففي مجال الحكم والدولة استهل انعقاد العزم على الإصلاحات بقوله رعاه الله «إن الدولة ماضية في نهجها الإصلاحي المدروس المتدرج ولن تسمح لأحد أن يقف في وجه الإصلاح سواء بالدعوة إلى الجمود والركود أو الدعوة إلى القفز في الظلام والمناصرة الطائشة وإن الدولة تدعو كل المواطنين الصالحين إلى أن يعملوا معها يدا بيد وفي كل ميدان لتحقيق الإصلاح المنشود. إلا أن الدولة لن تفتح المجال أمام من يريد بحجة الإصلاح أن يهدد وحدة الوطن أو يعكر السلام بين أبنائه».

وتواصلا مع المسيرة الإصلاحية أصدر ملك الإنسانية والإصلاح والراعي لشؤون البلاد والسايس لأمور العباد الملك عبدالله أمرا ملكيا بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام هيئة البيعة والصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ ١٣٥) وتاريخ ٢٦/ ٩/ ١٤٢٧هـ والذي تضمن خمساً وعشرين مادة وتوج بالأمر الملكي ذي الرقم (أ/ ١٦٤) وتاريخ ٢٦/ ٩/ ١٤٢٨هـ. القاضي بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام هيئة البيعة والمشتملة على ثماني عشرة مادة.

وبإلقاء نظرات استقرائية سياسية لهذين الأمرين الملكيين وما تضمنهما من شمولية ومنظومة قواعدية سياسية تتفق ونظام الحكم في الإسلام الذي أرسى قواعده وأشار إلى تنظماته أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالفقه السياسي السلطاني والأحكام والقواعد في السياسة الشرعية تتضح المحطات الفقهية السياسية الإسلامية الآتية:

أولاً: الحسم المدروس والصيغة التقنينية المستندة لأحكام الشريعة الإسلامية لأكثر الملفات السياسية أهمية وحساسية في أنظمة الحكم في عالمنا الإسلامي والعربي وهو ملف مفهوم أهل الحل والعقد في أدبيات الفقه السلطاني (هيئة البيعة).

أ.د. حسين بن محمد بن سفر

وقد تناول النظام ولائحته التنفيذية أن أعضاءه هم أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود رحمه الله وأحد أبناء كل متوف أو معتذر أو عاجز يعينه الملك ويكون مشهوداً له بالصلاح والكفاية وألا يقل عمره عن اثنين وعشرين عاما. وفيه دلائل على المشاركة السلطانية في الرأي والاختيار بما يتفق ومنصوص الأحكام الدستورية الإسلامية.

ثانياً: الممارسة الفعلية لدور الهيئة المنوط بها هذا الأمر وهو الالتزام بمصادر التشريع الإسلامي من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والتأكيد الجازم على المحافظة على كيان الدولة وعلى وحدة الأسرة الحاكمة وتعاونها وعدم تفرقها وفي ذلك دلالات على سير منهجية الحكم والإدارة في الدولة المباركة على نهج الشريعة الإسلامية والالتفاف حول مادة أمرها والسعي نحو المصالح الوطنية والشعبية عملاً بالحديث النبوي الشريف: «ولا تنزعوا يداً من طاعة» رواه مسلم.

ثالثا: يعكس صدور النظام الروح العصرائية والمنهجية الشمولية والتغطية الاستشرافية لمستقبل مؤسسة الحكم وكيان الأسرة المالكة.

رابعاً: البروز الهام والضوء الساطع في حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله على وضع آليات مقننة من الفقه السياسي الإسلامي في عملية

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 26-10-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 6 المسلسل : 16

انتقال الحكم وتنصيب الإمام الشرعي للبلاد بسلاسة ومنهج مدروس يجنب مؤسسة الحكم ما يطلق عليه «الفراغ الدستوري» والذي تناوله الإمام الفقيه الماوردي في الأحكام السلطانية (ت ٤٥٠هـ) وما أشاد به من فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تشكيل المجلس الاختياري للخليفة من بعده فنظام البيعة الجديد يندرج في إطار تفعيل المشاركة والحوار السياسي.

خامساً: لقد أسهم النظام بفاعلية وديموقراطية إسلامية في حل إشكالية القانون الدستوري مما يعكس المستقبل المشرق والبناء المرسخ للوحدة الإسلامية لأمة واحدة.

سادساً: إعلان نظام هيئة البيعة بالصيغة المرسومة والنظام التقني المميز يخرس الألسنة والأفواه والأصوات المستأجرة ويقضي على الشائعات وإثارة البلبلة وكل من يحاول الإثارة السياسية لنظام الحكم في المملكة أو يبحث عن ذرائع واهية فقد رسم الخطوط المستقبلية لاختيار الساسة والقادة وفق قواعد دستورية شرعية سياسية تراعي المصالح وتدرأ المفاسد والمخاطر.

وبعد: فإن قانون هيئة البيعة فيه نقلة حضارية راقية لنظام الحكم في المملكة يسير وفق المنظومة التطويرية في الفقه السياسي الإسلامي والإصلاحات الوطنية المتلاحقة في سجل القرارات الكبرى للملك عبدالله حفظه الله من تطوير دستوري له تأصيله الشرعي والسياسي المراعي للأحوال والظروف والمتغيرات. وفّق الله المليك لما فيه خير العباد والبلاد.

• أستاذ نظم الحكم الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز